



لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٦
المعقودة يوم الخميس
١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس: السيد غوديفا (أوكرانيا)

ثم: السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لا تتناولها بنود أخرى في جدول الأعمال)

الاستماع الى مقدمي الالتماسات

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لا تتناولها بنود أخرى في جدول الأعمال)* (تابع)

البند ٨١ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٨٢ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية، وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية* (تابع)

* البنود التي قررت اللجنة النظر فيها مجتمعة.

././

Distr.GENERAL
A/C.4/49/SR.6
22 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

المحتويات (تابع)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي* (تابع)

البند ٨٤ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لا تتناولها بنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع الى مقدمي الالتماسات

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/C.4/49/5)

١ - بدعوة من الرئيس جلست الآنسة ونسلو (جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني) الى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢ - الآنسة ونسلو: تكلمت باسم جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، فقالت إنه بسبب توازن القوى لكون شعب كاناك من القلة بحيث يواجه خطر الزوال، ورفضه الاندماج، اضطرت جبهة كاناك أثناء مراحل متتالية من كفاحها الى قبول حلول توفيقية ووقعت اتفاقات ماتينيون، بغرض بناء دولة مستقلة جديدة هي دولة كاناكي - وأضافت أن جبهة كاناك ترحب بالدعم الذي تتلقاه من الأمم المتحدة وكذلك من حركة عدم الانحياز ومحفل جنوب المحيط الهادئ والفريق الرائد الميلايزي.

٣ - ومضت تقول إن تأكيد تلك الهيئات الدولية من جديد للحاجة لتنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار يعكس الواقع المستمر للنظام الاستعماري الذي لا يزال كثير من السلطات القائمة بالإدارة يحاول إخفاءه. ففرنسا ترفض بعناد الوفاء بالتزاماتها المنبثقة من إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة البلدان التي ينبغي إنهاء استعمارها وتقوم بمبادرات سياسية ودبلوماسية تهدف الى الإقلال من أهمية الواقع الاستعماري في كاليدونيا الجديدة وإحباط ممارسة شعب كاناك لينل حقه في الاستقلال والكرامة. وكان هدف جبهة كاناك أثناء فترة ماتينيون، وفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، هو التحضير للاستقلال ومعالجة الفوارق الإثنية والاجتماعية والقانونية والمالية والاقتصادية الموروثة من المجتمع الاستعماري مع إيجاد السبل لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والمالي والسياسي. ودعت البلاد بأسرها وكذلك الحكومة الفرنسية للعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف وطلبت الدعم من الأمم المتحدة.

٤ - ومضت تقول إنه وبعد مضي ست سنوات على توقيع اتفاقات ماتينيون، تعتبر الحالة مخيبة للآمال ولا سيما أن للمقاطعات أهدافا سياسية مختلفة. فمقاطعات الشمال وجزر لويالتي التي تديرها القوى المناصرة للاستقلال، نفذت برامج للخدمات العامة والهيكل الأساسية للتغلب على العزلة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان ومساعدتهم على الاشتراك في بناء البلاد. أما في مقاطعة الجنوب التي تديرها قوى الجناح اليميني، وحيث يسكن ثلاثة أرباع السكان، فقد تم التركيز على التنمية الاقتصادية وشؤون الصحة والشباب والشؤون الاجتماعية والتنمية الحضرية. وانتهاك لروح اتفاقات ماتينيون تجري تنمية نومييا الكبرى على حساب النواحي الريفية في مقاطعة الجنوب. وتستخدم سلطات المقاطعة الموارد المتاحة

(الآنسة ونسلو)

لتعزيز سيطرة مجموعات المصالح الاقتصادية التابعة للتجمع من أجل كاليديونيا داخل الجمهورية على حساب اقتصاد الإقليم. وإن الإرادة السياسية التي أيدتها حركة كاناك والقوى التقدمية في البلد في التصدي للفوارق الموروثة من النظام الاستعماري في كاليديونيا تتناقض مع توقف الدولة والسياسة المحافظة لجناح اليمين المحلي الذي يملك الأغلبية في مؤتمر الإقليم ويسيطر على اقتصاد البلد. وتتطلب السياسة الحقيقية لإنهاء الاستعمار بذل جهود للتغلب على اعتماد الإقليم المتزايد على الدولة المتبوعة. وهناك بعض المناطق التي تقع ضمن الولاية القضائية للدولة، لا تزال غير مفتوحة للمناقشة. وينطبق الشيء نفسه على المناطق الواقعة ضمن الولاية القضائية لكاليديونيا الجديدة والتي يمثل الأغلبية فيها المؤتمر المعارض للاستقلال. وهكذا فإن اتجاه الموقعين الآخرين على الاتفاقات، قد جعل من الصعب إجراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق تنمية متجانسة ومتوازنة تفيد جميع قطاعات السكان في كاليديونيا. ويحمل هذا الاتجاه بذور تقسيم سياسي واقتصادي وإثني للإقليم وهو أمر لا يستطيع الشعب قبوله.

٥ - وأردفت تقول إنه بعد مضي ست سنوات منذ توقيع اتفاقات ماتينيون، لا تزال جبهة كاناك تدعو لتحقيق إصلاحات رئيسية في مجالات مهمة. وهناك اتجاه لاحتكار الاقتصاد من قبل طبقة متميزة من أعضاء التجمع من أجل كاليديونيا داخل الجمهورية، تحظي بالنفوذ في نومييا الكبرى. ويؤيد هذا الاتجاه تنفيذ مشاريع رئيسية ولم يترك سوى نطاق ضيق للمبادرات المحلية التي تساعد السكان في الاشتراك في بناء البلد. وفي قطاع التعليم، ورغم أن أطفال كاناك يدخلون المدارس الابتدائية، بأعداد متزايدة فإن عمليات الاختبار في المستوى الثانوي تحابي الأطفال الأوروبيين، كما أن سياسات تكييف المناهج مع واقع البلد يحد منها النظام الذي يركز أكثر مما ينبغي على واقع البلد المتبوع الحواضر إضافة إلى بيروقراطية وزارة التعليم الوطني الفرنسية.

٦ - ومضت تقول إن في القطاع الاجتماعي، نقصا في أماكن الاستنجار والإقامة في الحضر مكلفة بشكل مانع ولا توجد سياسة لتوفير السكن لأشد السكان حرمانا. والحالة الاقتصادية والاجتماعية تصبح أكثر صعوبة؛ وقد تأثر قطاع التعدين بشكل خاص، ويتسم المناخ الاجتماعي بتوتر متزايد كما تعكس النزاعات الاجتماعية عدم التذمر المتزايد من جانب السكان لعدم إجراء الإصلاحات الموضوعية. وارتفع معدل البطالة ولا سيما في أوساط الشباب، كما أن الصعوبات المتعلقة بالميزانية الناجمة عن قيود الميزانية التي فرضتها الحكومة الفرنسية على الصعيد الوطني، قد جعلت من المستحيل تنفيذ برامج في المقاطعات.

٧ - واستطردت تقول إن التدهور المستمر في الحالة في كاليديونيا الجديدة، يظهر الصعوبة المتزايدة في الإبقاء على الشراكة بين موقعي اتفاقات ماتينيون؛ وتقع المسؤولية عن تلك الحالة بشكل كامل على الموقعين الآخرين وهما التجمع من أجل كاليديونيا الجديدة داخل الجمهورية، والحكومة الفرنسية. وكان التجمع قد اتخذ طوال مدى السنة الماضية، موقفا سلبيا يتمثل في إبقاء الوضع على حاله على الصعيد المحلي، كما انصبت الاهتمامات الرئيسية للحكومة الفرنسية على البلد المتبوع بسبب الصعوبات الاقتصادية التي

(الآنسة ونسلو)

تشهدا فرنسا وفوق كل ذلك بسبب الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٥. ولذلك قررت عدم القيام بأية مبادرة في كاليديونيا الجديدة.

٨ - وأردفت قائلة إن الحالة في كاليديونيا الجديدة تسبب خمولا يجعل من المستحيل إجراء المشاورات اللازمة لتنفيذ إصلاحات موضوعية أو الدخول في مناقشات فيما بين الموقعين لاتفاقات ماتينيون بشأن المستقبل الدستوري للبلاد، ومع أنه لم يبق سوى فترة أربع سنوات على موعد إجراء الاستفتاء في عام ١٩٩٨، لم تجر مناقشة لتنظيم الاستفتاء أو لتقديم معلومات موضوعية للسكان. وإذا لم تبدأ تلك المناقشات ابتداء من الآن، فلا يوجد ضمان بأنها ستتم في ظل التشريع المقبل.

٩ - ومضت تقول إنه في آخر اجتماع للجنة المعنية برصد اتفاقات ماتينيون عقد في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في نوميا، تحدث السيد بيربين الوزير الفرنسي لادارات وأقاليم ما وراء البحار، عن قوة دفع جديدة لتنفيذ الاتفاقات. وتأمل جبهة كاناك في إعادة انعاش الشراكة الديناميكية حتى يمكن الإبقاء على الجدول الزمني لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨.

١٠ - وقالت إن الحالة في كاليديونيا الجديدة ليست دوما مطابقة لما يمكن توقعه من جانب فرنسا أرض حقوق الانسان، والمسؤولة عن الاستعمار وبالتالي عن إنهاء الاستعمار لكاليديونيا الجديدة. وإذا لم تقم فرنسا بمساعدة عملية إنهاء الاستعمار فإنها تكون قد أخفقت في الوفاء بالتزاماتها وأداء مهمتها التاريخية في كاليديونيا الحديثة وتجاه المجتمع الدولي. وتعتقد جبهة كاناك أن الاستقلال هو السبيل العملي الوحيد لجميع قطاعات المجتمع في كاليديونيا الجديدة وفضلا عن ذلك فإن ذلك السبيل يجد التأييد في أوساط الجماعات الأكثر حرمانا في البلد ولا سيما من غير الدخلة في جبهة كاناك، كما تأمل جبهة كاناك أيضا أن تضع اللجنة في اعتبارها قرار الدورة الخامسة والعشرين لمحفل جنوب المحيط الهادئ الذي انعقد في آب/أغسطس ١٩٩٤.

١١ - وقالت إن جبهة كاناك تدعو الأمم المتحدة لكي تبقى كاليديونيا الجديدة في قائمة البلدان التي ينبغي إنهاء استعمارها وأن تؤكد من جديد دعمها لإنهاء استعمار كاليديونيا الجديدة واستقلال شعب كاناك الأصلي وأن تبذل كل ما يمكن ضمن إطار العقد الدولي لإنهاء الاستعمار، لضمان تأييد فرنسا الرسمي لإنهاء الاستعمار لكاليديونيا الجديدة وتوضيح العناصر المختلفة لاستفتاء عام ١٩٩٨ وتنظيم استفتاء عام ١٩٩٨ طبقا لمبادئها وممارساتها وأن ترصد عن قرب، تنفيذ اتفاقات ماتينيون وأودينو وتشجيع الشركاء المحليين على تنفيذ الإصلاحات من أجل إعداد البلاد للاستقلال وتدعوهم الى البدء فورا لمناقشات بشأن مستقبل البلاد.

١٢ - الآنسة ونسلو انسحبت.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لا تتناولها بنود أخرى في جدول الأعمال (تابع) (الباب الثاني والباب الخامس، الفصل الثامن، الباب السادس، والفصل التاسع، والباب السابع، الفصل العاشر، و A/49/287 و 381 و 492)؛ و A/AC.109/1179-1183، و 1185-1186، و 1188-1190، و 1192-1195، و 1197؛ S/1994/283 و Add.1 و Add.1/Corr.1، و S/1994/819)

البند ٨١ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/49/23) (الباب الرابع، الفصل السابع)؛ و Add.1 and 384)

البند ٨٢ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع) (A/49/23) (الباب الثالث، الفصل الرابع)؛ (A/AC.109/1191)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/49/23) (الباب الرابع، الفصل السادس) و Add.1 and 261 و A/AC.109/L.1824؛ و E/1994/114)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/49/3) (الفصل الخامس، الفرع جيم)، والفصل التاسع)

البند ٨٤ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/49/413)

١٣ - السيد فوماها كساي (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية): قال إن الإعلان الخاص بإنهاء الاستعمار كان حافزا قويا ووفر الدعم القانوني والسياسي والمعنوي لكفاح الشعوب المستعمرة من أجل الحرية والاستقلال، إلا أن النجاح الذي تحقق لا ينبغي أن يؤدي إلى الرضا لأن العملية لم تكتمل بعد. ولا تزال هناك عراقيل كثيرة تقف في طريق شعوب الأقاليم المستعمرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتحقيق تطلعاتها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال. وقال إن وفده يؤيد كليا خطة العمل للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار ويرى ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي كل ما يمكن لتهيئة الأوضاع التي تتيح لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي اتباع سياسات متكيفة مع مشاكلها الخاصة ولا سيما في إطار التعاون والتكامل الدولي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على هويتها الثقافية مع منح الأولوية لتعزيز وتنويع اقتصادها وأن يبذل جهدا متضافرا لمساعدتها في تحسين مواردها المؤسسية وتنمية مواردها البشرية. وستوفر لشعوب الأقاليم المستعمرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في مثل هذا المناخ المواتي، الفرصة الحقيقية لممارسة حقوقها المشروعة.

(السيد فوماها كساي ، جمهورية

لاو الشعبية الديمقراطية)

١٤ - ومضى يقول إن قطاعات معينة لا تزال تعمل ليس فقط في الأنشطة الاقتصادية ولكن أيضا العسكرية وغيرها من الأنشطة التي من شأنها أن تعيق حصول الشعوب على الاستقلال، كما أن وجود القواعد العسكرية في بعض الأقاليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي لا يقصد به خفض معدلات البطالة؛ لأن القواعد والأنشطة العسكرية تستخدم في الواقع للاحتفاظ بالسيطرة في مختلف مناطق العالم، ومثل هذه الأنشطة يجب أن تتوقف. ولا يجب الزج بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أنشطة أو أعمال عدائية موجهة ضد دول مستقلة ذات سيادة، فضلا عن ذلك، لا ينبغي استخدام الأقاليم للتجارب النووية أو للتخلص من النفايات النووية أو لوزع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى.

١٥ - وقال إن أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عمل ملموس يستجيب لرغبات شعوب الأقاليم المستعمرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٦ - السيد البطاينة (الأردن): قال إنه بالرغم من الآثار السلبية للحرب الباردة، فإن غالبية الأقاليم التي كانت لا تتمتع بالحكم الذاتي في السابق قد حصلت على استقلالها وهو إنجاز تاريخي حققته الأمم المتحدة. كما أجرت جنوب افريقيا أول انتخابات ديمقراطية فيها. وأضاف أن الأردن يرحب بنهاية الفصل العنصري وقيام مجتمع موحد ديمقراطي وغير عنصري في ذلك البلد.

١٧ - ومضى يقول إنه قد مر، رغم ذلك، زمن طويل منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، ورغم مناخ الانسجام النسبي الذي يتميز به العمل على صعيد الأمم المتحدة الآن، فلا يزال هناك عدد من الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي. وينبغي أن يعطي المجتمع الدولي منح الاستقلال الأولوية التي يستحقها حتى يستطيع كل بلد دونما اعتبار لحجمه أو موقعه الجغرافي أو عدد سكانه، أن يتمتع بحق تقرير المصير. ولذلك تقع على السلطات القائمة بالادارة مسؤولية تهيئة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتيح لتلك الأقاليم إمكانية الانتقال سلميا نحو تقرير المصير، مع الاحتفاظ بسيطرتها على مواردها الوطنية وضمان حقها في تملكها واستخدامها. كما تقع على وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة مسؤولية تقديم المساعدة لتلك الأقاليم من أجل التعجيل بنهوضها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

١٨ - وقال ينبغي أن تواصل السلطات القائمة بالادارة، التعاون في تسهيل زيارات وفود الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فإن تلك الزيارات تقدم معلومات مهمة عن أوضاع تلك البلدان وتزيد من قدرة الأمم المتحدة في مساعدة سكان تلك الأقاليم في تحقيق أهدافهم. كما ينبغي أن تشارك السلطات القائمة بالادارة أيضا في عمل اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها. ولا ينبغي تنفيذ نشاط عسكري

(السيد البطاينة، الأردن)

أو اقتصادي أو خلافه من شأنه أن يضر بمصالح شعوب تلك الأقاليم أو يعيق التقدم المحرز في إنهاء الاستعمار وتحقيق تقرير المصير والاستقلال.

١٩ - السيد أحمد (الهند): قال إن إنهاء الاستعمار كان دائما من أهم أنشطة الأمم المتحدة؛ وقد أتاح انتهاء الحرب الباردة فرصا جديدة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحقيق هدف تخلص العالم من الاستعمار قبل نهاية القرن على أساس خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار.

٢٠ - وأضاف قائلا إنه منذ عام ١٩٩٣، تم تحقيق مزيد من النجاح على عدة جبهات. وفي الوقت ذاته، على الرغم من الصعوبات المتكررة في حالة الصحراء الغربية، أدت التطورات الأخيرة الى توقع عقد استفتاء في الإقليم خلال الأشهر القليلة القادمة. وأعرب عن تأييد وفده التام للجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الاتجاه، وعن شعور وفده بالتشجيع للحوار الجاري بين الأطراف المعنية في ماليفيناس وكاليدونيا الجديدة. وشجع هذه الأطراف على تعزيز التفاهم الذي تم التوصل اليه فعلا في روح من التعاون. وقال إن وفده يؤكد الحاجة للحوار والمناقشة بين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والقوى القائمة بالإدارة كأداة أساسية لتحقيق إنهاء الاستعمار وفقا لنص وروح إعلان إنهاء الاستعمار.

٢١ - ومضى قائلا إن لكل إقليم من الأقاليم الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي حقا أصيلا في تقرير مستقبله السياسي الخاص به. وأن على شعوب هذه الأقاليم أن تختار النظام السياسي للحكم فيها، بينما تتحمل القوى القائمة بالإدارة مسؤولية حماية اقتصاداتها واكولوجياتها الضعيفة واحترام رغبات الأقاليم.

٢٢ - وقال إن هدف الإنهاء الكامل للاستعمار قد تم تحقيقه تقريبا؛ وأن الخطوات الأخيرة هي في كثير من الأحيان أصعب الخطوات، ولكن الأمم المتحدة يجب ألا تتردد في جهودها الرامية الى القضاء على الاستعمار بحلول نهاية القرن.

٢٣ - السيد رانديامالالا (مدغشقر): قال إن وفده يرحب بمبادرة حكومة نيوزيلندا بدعوة بعثة زائرة للأمم المتحدة إلى توكيلاو في تموز/يوليه ١٩٩٤ بالتوكيدات التي أعطتها باحترام التزاماتها تجاه الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإقليم واحترام الرغبات التي أعرب عنها شعبها بحرية بخصوص مستقبله. وأضاف أن وفده يشجع الدول الأخرى القائمة بالإدارة على أن تفعل الشيء نفسه، نظرا لأن البعثات الزائرة التي تقوم بها الأمم المتحدة وسيلة فعالة لتقييم حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالاضافة إلى تلقي المعلومات بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق كما أن هذه البعثات تساعد على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان إنهاء الاستعمار.

(السيد راندريامالالا، مدغشقر)

٢٤ - وأضاف أن الاستقلال السياسي ليس إلا المرحلة الأولى ويجب أن يصاحبه الاستقلال الاقتصادي. وإن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها بعض الوكالات المتخصصة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ غير أنه يجب تكثيف هذه المساعدة. وأن على الدول القائمة بالإدارة، نظرا للطبيعة الهشة للغاية لاقتصادات الأقاليم الجزرية الصغيرة وتعرضها لخطر الكوارث الطبيعية، أن تعزز التطور الاقتصادي والاجتماعي وتحمي الهوية الثقافية لهذه الأقاليم وتضمن أن مواردها الطبيعية سيحافظ عليها لاستخدامها في التنمية المقبلة؛ وأنه لا بد لها من أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية بيئاتها. ومن أجل ضمان الاستقرار المقبل لهذه الأقاليم، يجب رصد الهجرة رقدا دقيقا بحيث لا يصبح السكان الأصليون أقلية في بلدهم الأصلي.

٢٥ - وأردف يقول إن الإبقاء على الأحوال الاستعمارية يتنافى مع فكرة السلم العالمي للأمم المتحدة. وقد عجلت عملية إنهاء الاستعمار على مر العقود، عن طريق تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار. وكان أهم إنجاز هو حصول ناميبيا على استقلالها. كما أن عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط لإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة تطور هام آخر. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إنهاء الاستعمار، لم يتم القضاء بصورة كاملة على الاستعمار. ويجب أن تعطى لأنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال الأولوية إذا أريد لهدف القضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ أن يتحقق.

٢٦ - السيد زفانكو (بيلاروس): قال إنه يأمل أن المشاكل التي وقعت في مراحل مختلفة من تسوية مسألة الصحراء الغربية لن تتكرر، وأن لجنة تحديد الهويات ستنتهي من عملها وأن الأمم المتحدة ستستطيع الاضطلاع بمهمتها على أكمل وجه ممكن بالاشتراك مع منظمة الوحدة الإفريقية. وإن جمهورية بيلاروس مستعدة لتشجيع هذه العملية عن طريق إرسال مراقبين إلى الأمم المتحدة أثناء الاستفتاء. ومما يدعو إلى الأمل أيضا الحوار البناء الذي يجري تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بتييمور الشرقية، ومالدينا، وكاليدونيا الجديدة، وتوكيلاو، وأقاليم أخرى.

٢٧ - وأوجز، في معرض ملاحظته أن الأمم المتحدة مازالت تواجه عددا من المهام الرئيسية والملحة في ميدان إنهاء الاستعمار، التدابير الإضافية التي يتعين اتخاذها من أجل ضمان أن الشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية البالغ عددها ١٨ ستتمكن من تقرير مصيرها في المستقبل. وقال إن من بين العناصر الرئيسية، روح الحوار البناء بين جميع الأطراف المعنية في تسوية مسألة بعينها الإرادة السياسية والرغبة الثابتة في إنهاء موضوع ما بنجاح. وإن للدول القائمة بالإدارة دورا هاما في هذا الصدد، يتمثل في أن عليها تهيئة ظروف التعبير الحر عن الإرادة السياسية وإنشاء أسس اقتصادية تمكن فيما بعد الدولة الفتية من التطور بصورة مستقلة.

(السيد زفانكو، بيلاروس)

٢٨ - وقال إن المثل الذي ضربته نيوزيلندا في توفير المعلومات للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار واستقبال البعثات الزائرة يستحق الثناء الشديد. كما أنه لاحظ بارتياح التدابير التي اتخذتها فرنسا في كاليدونيا الجديدة، لتشجيع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإقليم، لا سيما حماية البيئة، والجهود المبذولة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وتنمية اتصالات الإقليم مع البلدان الأخرى في المنطقة.

٢٩ - وأضاف أن وفده يود أن يشدد على أهمية التعاون مع الأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وأنه يتعين أن يسود روح التعاون البناء في جميع المحافل الدولية التي تعالج موضوع إنهاء الاستعمار، وأن يتجسد ذلك في تقييم المشاكل الفعلية التي تواجه دولة قائمة بالإدارة بعينها. كما ينبغي أن يشمل التعاون البناء صياغة جميع الوثائق المعتمدة بشأن أعمال هذه المحافل.

٣٠ - ومضى يقول إن وفد بيلاروس، إذ يلاحظ الدور المعزز للمعلومات كوسيلة لتعبئة الرأي العام العالمي لدعم جهود الشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للحصول على استقلالها، يرى أن تعميم المعلومات الكاملة والدقيقة عن التقدم المحرز في إنهاء الاستعمار عنصر هام في العملية.

٣١ - السيد سريويجاجا (اندونيسيا): قال إن اندونيسيا وبلدان عدم الانحياز أظهرت منذ البداية التزاما دائما وراسخا بإنهاء الاستعمار. وكانت جهود حركة عدم الانحياز تدعم وتكمل بشكل حيوي مساعي الأمم المتحدة في هذا الميدان. وبالتالي، عملت بلدان عدم الانحياز من أجل الاضطلاع بخطة عمل الأمم المتحدة بغية تنفيذ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار.

٣٢ - وإذ لاحظ أن للأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي خصائص كثيرة مشابهة لخصائص الدول النامية الجزرية الصغيرة بسبب حجمها الصغير، وموقعها الجغرافي، وحجم سكانها، ومواردها الطبيعية المحدودة، واقتصاداتها وإيكولوجيتها المعرضة للخطر، شدد على أنه ينبغي لشعب كل إقليم أن يحدد طبيعة مركزه المقبل. وقال إن مما له أهمية قصوى أن يكون السكان المعنيون قادرين على أن يمارسوا بحرية حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير بالشكل الذي يعكس مصالحهم وتطلعاتهم وفقا لأحكام الإعلان. ويشمل هذا النهج تثقيف الشعب بمختلف الخيارات المتاحة له، بحيث يستطيع أن يرى بنفسه بشكل موضوعي أين تكمن مصالحه المثلى. ومما له أهمية مساوية الحاجة الى تعزيز التنمية الاقتصادية المتوازنة ومساعدة الأقاليم على تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي؛ وينبغي للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أن تشارك في هذه العملية. وقال إن الوفد الاندونيسي يشدد أيضا على أهمية نشر المعلومات في ميدان إنهاء الاستعمار عن طريق الحلقات الدراسية، والمنشورات، وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة.

٣٣ - السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة)، نائب الرئيس، تولى الرئاسة.

٣٤ - السيد جليان (الجمهورية العربية الليبية): قال إنه يسعدنا أن نرى وفد جنوب افريقيا في اللجنة، بعد نجاح هذا البلد في إنهاء الفصل العنصري وإقامة الوحدة والديمقراطية. وإن القضاء على الاستعمار واجب أساسي للأمم المتحدة. ومنذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عام ١٩٦٠، حققت كثير من البلدان تقرير المصير. غير أن عدة بلدان منها مازالت في حالة تبعية: وبشكل ذلك تهربا من الدول القائمة بالإدارة من مسؤولية تنفيذ الإعلان، وتحديا للمجتمع الدولي. فالأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي تستحق بنفس القدر أن تقرر مصيرها شأنها في ذلك شأن البلدان التي حققت ذلك فعلا.

٣٥ - وأضاف أن دور الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان لم ينفذ بعد بصورة كاملة. وأن وفده يؤيد تأييدا تاما جهود الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتحقيق تقرير المصير، وحققها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وناشد الأمم المتحدة أن تدعم التنمية الاقتصادية والسياسية في هذه الأراضي وأن تضمن أن الدول القائمة بالاحتلال لن تبني أية منشآت عسكرية هناك أو تقوم بإجراء تجارب نووية أو تعمل على نشر أو تخزين الأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل الضارة بسلامة هذه الأقاليم.

٣٦ - السيد صمدي (جمهورية ايران الإسلامية): قال إنه من واجب اللجنة أن تظل ثابتة في التزامها لمنح كل شعب وكل بلد ما زال يعيش تحت أي شكل من أشكال الحكم الاستعماري الفرصة لكي يمارس حقه في تقرير المصير ويختار بحرية كيفية تقرير مستقبله. وإن وجود أساس اقتصادي كاف تستطيع في إطاره أن تمارس الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ممارسة كاملة لحقها في تقرير المصير يعتبر أمرا هاما، ويمكن أن تشكل أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية عقبة أمام عملية إنهاء الاستعمار: فشعوب الأقاليم المستعمرة هي المالكة الشرعية لمواردها الطبيعية، التي ينبغي أن تطور بطريقة تعزز تقدمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وبشكل وجود القواعد والمنشآت العسكرية عقبة مماثلة تعترض سبيل تنفيذ الإعلان. وقد ناشدت القرارات والمقررات ذات الصلة للجمعية العامة واللجنة الخاصة الدول القائمة بالإدارة أن تنهي أنشطتها العسكرية في الأقاليم وأن تؤكد من جديد أن هذه الأقاليم والمناطق المتاخمة ينبغي أن لا تجرى فيها تجارب النفايات النووية أو وزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل.

٣٧ - وأضاف قائلا إن إرسال البعثات الزائرة هو أفضل طريقة للحصول على معلومات من مصادرها بشأن الظروف السائدة في الأقاليم، وينبغي حث الدول القائمة بالإدارة على السماح بإجراء هذه الزيارات.

٣٨ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): قال إن الأمم المتحدة فشلت في منع الحروب والمنازعات الإقليمية كما أنها لم تستطع بلورة نظام واضح للأمن الجماعي يقوم على أسس الشرعية الدولية والعدالة. ولعل أعظم إنجازات الأمم المتحدة حتى الآن هو تصفية الاستعمار. ومع ذلك، لا يزال هناك ١٧ بلداً غير متمتع بالحكم الذاتي أو بالاستقلال. ولئن كانت هذه الأقاليم جزراً صغيرة في معظمها فهذا لا يحرمها من حقها في تقرير المصير وفقاً لرغباتها. ومن هنا تأتي أهمية تعاون الدول القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة، وذلك بإرسال معلومات دورية عن هذه الأقاليم إليها عملاً بالمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق أو بتمكين اللجنة من إرسال وفود زائرة إلى تلك الأقاليم. وقال إنه إذا ما أريد القضاء على الاستعمار بحلول نهاية هذا القرن فلا بد من تعاون الدول القائمة بالإدارة في دراسة حالة كل إقليم على حدة وإيجاد حل يتناسب مع رغبات سكانه. وأعقب ذلك بقوله إن سكان توكيلاو أعربوا عن رغبتهم في الدخول الحر في رابطة مع نيوزيلندا. وهذا النجاح إنما يعود إلى تعاون الدولة القائمة بالإدارة مع اللجنة. وأكد على ضرورة قيام وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بتعزيز برامج مساعداتها لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بغية تعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

٣٩ - وأردف قائلاً إن سوريا كانت من أوائل الدول التي شاركت في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار اقتناعاً منها بأنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين إلا بالقضاء الكامل على الاستعمار بكل أشكاله وأنواعه. وقال إن مناخ الانفراج الدولي الذي نشهده اليوم، المتسم برغبة دولية في إقامة السلم والأمن واحترام إرادة الشعوب، يفرض على المجتمع الدولي واجب القيام بما يلزم لتمكين جميع الشعوب من تحقيق أمانها في الحصول على الاستقلال والسيادة، وهذا ما يتطلب إعطاء هذه اللجنة مزيداً من الاهتمام والأولوية لكي يدخل المجتمع الدولي القرن القادم وقد أزال نهائياً آخر بقايا الاستعمار.

٤٠ - السيد لامبتي (غانا): قال إنه يأمل أن تتعاون جميع الأطراف المعنية في خطة التسوية المتعلقة بالصحراء الغربية تعاوناً كاملاً مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتجعل العملية بأكملها، بدءاً بتسجيل الناخبين وانتهاءً بالإدلاء بالأصوات في الاقتراع، حرة وعادلة بصورة جلية. ونوه بالنداء الذي وجهته الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) لإقامة حوار مع الطرف المغربي بغية خلق جو من الثقة قبل الاستفتاء، وأيد قيام محادثات مباشرة كهذه.

٤١ - ولاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وجدول الأعمال المشترك بين إسرائيل والأردن، وأعرب عن أمله في الإسراع في التسويتين الإسرائيلية - السورية والإسرائيلية - اللبنانية إلى جانب حل المسائل التي لم تحل بعد المتعلقة بفلسطين.

٤٢ - وتناول مسألة توكيلاو فشدّد على ضرورة القيام بكل ما يمكن لزيادة الوعي لدى شعب ذلك الإقليم ليدرك، أي كان اختياره بشأن وضعه في المستقبل، الآثار الكاملة لذلك الاختيار.

(السيد لامبتي، غانا)

٤٣ - وأعرب عن أسفه لأن بعض الدول القائمة بالإدارة التي تريد الظهور بمظهر المدافع عن الديمقراطية والشرعية الدولية مازالت ممتنعة عن التعاون مع اللجنة في السعي لتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار. ودعا جميع البلدان الى مسايرة الزمن والتعاون مع اللجنة الخاصة. ودعا اللجنة الى تأييد مشاريع القرارات التي ستقدم الى الجمعية العامة والتي تطلب من الدول المعنية القائمة بالإدارة أن توقف فوراً جميع أنشطتها وترتيباتها الاقتصادية والعسكرية في الأقاليم الخاضعة لسيطرتها حيثما كانت هذه المصالح تشكل خطراً على التنمية الاقتصادية لهذه الأقاليم في المستقبل وتنال من حرية سكانها في تقرير وضعهم في المستقبل.

٤٤ - السيد مريميه (فرنسا): قال إن وفده يود الإبلاغ عن التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة في كاليدونيا الجديدة، ولاسيما عن تطبيق اتفاقات ماتينيون، وهو يفعل ذلك على الرغم من أن حكومته ما زالت عند تحفظاتها بشأن صلاحية الأمم المتحدة في معالجة هذه المسألة - فكاليدونيا الجديدة إقليم من أرض فرنسا يقع وراء البحار، ولا يخضع بالتالي لأحكام المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة بل للولاية الوطنية، وفقاً للفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق.

٤٥ - وأضاف قائلاً إن جميع القوى السياسية في كاليدونيا الجديدة أبدت منذ التوقيع على اتفاقات ماتينيون في عام ١٩٨٨، تصميمًا مختلفًا بصورة مذهلة للعمل على نحو بناء من أجل مستقبل يسوده السلم، تمسحياً مع الشروط الرئيسية الثلاثة التي تنص عليها هذه الاتفاقات وهي: إجراء اقتراع في عام ١٩٩٨ بشأن تقرير المصير يشترك فيه أفراد الشعب المؤهلون، واعتماد اللامركزية في إدارة مقاطعات الإقليم الثلاث، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المناسبة تعزيراً نشطاً. وقد اجتمعت لجان المتابعة سنوياً، بل أكثر من مرة في السنة، لتقييم تنفيذ هذه الاتفاقات وإعادة توجيهه.

٤٦ - وأردف قائلاً إن السنوات الست الماضية شهدت تنفيذ الترتيبات المؤسسية التي تنص عليها اتفاقات ماتينيون. وتمارس مقاطعات كاليدونيا الجديدة الثلاث الآن سلطات جديدة واسعة من طريق مجالس منتخبة بالاقتراع العام وهي منهكة بشدة في التنمية التقنية والأنشطة الاقتصادية وتعزيز الفرص الوظيفية. وقال إن هدف الحكومة الفرنسية هو تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تنشئ فرصاً للعمالة في جميع المناطق، وقد وقعت لهذه الغاية، مع كل مقاطعة، عدداً من العقود الإنمائية التي تراعي الأولويات الإقليمية. وأقيمت، فضلاً عن ذلك، برامج كبيرة للهياكل الأساسية يتقدم العمل فيها على نحو مرض، بينما يجري تنفيذ خطة اقتصادية واجتماعية لزيادة صادرات النيكل بعد تدهورها. وبدأ برنامج تدريبي هام يسفر بالفعل عن نتائج مشجعة جداً كما يتبين من تحسن علامات الأداء في امتحانات المدارس الثانوية والامتحانات المهنية، ومن بناء مدارس جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، وإقامة برنامج للتدريب الحرفي مخصص للميلانيزيين. ويصاحب ذلك على الصعيد الثقافي تعزيز شعور الميلانيزيين بهويتهم المجتمعية، ولاسيما من خلال وكالة كاناك للتنمية الثقافية. وتعتزم الحكومة الفرنسية، مع شركائها من رعايا

(السيد مريميه، فرنسا)

كاليدونيا الجديدة، التركيز في المستقبل على برامج الشباب وعلى المسائل الحضرية أو مسائل الإسكان أو التنوع الاقتصادي. وبالتالي، إذا ما أخذ كل شيء في الاعتبار، يكون تقييم السنوات الست الماضية إيجابياً.

٤٧ - وقال إن وفده يلاحظ مع الارتياح أن مشروع قرار هذه السنة بشأن كاليدونيا الجديدة يأخذ في الاعتبار تلك الحالة الإيجابية والحوار الجاري بين الأطراف تحت رعاية الحكومة الفرنسية؛ وفرنسا لن تعترض، بالتالي، على مشروع القرار ولن تطلب التصويت عليه وإن كانت لا تستطيع الانضمام إلى مؤيديه.

٤٨ - وقال في نهاية حديثه إن اتصالات كاليدونيا الجديدة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية مع البلدان المجاورة في المنطقة اتسعت بفضل اتفاقات ماتينيون. والحكومة الفرنسية تقيم وزناً كبيراً لاندماج هذا الإقليم في جماعة جنوب المحيط الهادئ وستواصل تشجيعه. وهي مصممة فضلاً عن ذلك على تعزيز مصلحة الإقليم وازدهاره كيما يتسنى لسكانه ممارسة حقوقهم في تقرير المصير في عام ١٩٩٨ في أفضل ظروف ممكنة.

٤٩ - السيد موامبولوكوتو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه إذا ما أُريد تحقيق هدف اللجنة المتمثل في القضاء على الاستعمار بحلول سنة ٢٠٠٠ فلا بد من تعاون جميع الأعضاء تعاوناً كاملاً مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. ويجب أن يقدم كل من الدول القائمة بالإدارة في الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بوجه خاص، شرحاً لحالته على مستوى اللجنة الخاصة للحد ما أمكن مقدماً من بعض القلق الذي سيطفو على السطح عند نظر اللجنة الرابعة في مسائل إنهاء الاستعمار. وقال إن تقرير اللجنة الخاصة عن توكيلاو يعطي مثلاً للتقدم الذي يمكن إحرازه متى وجد تعاون حقيقي بين اللجنة الخاصة والدولة القائمة بالإدارة وسكان الإقليم، وينبغي أن تحذو الدول الأخرى القائمة بالإدارة حذو نيوزيلندا في دعوة بعثات زائرة من الأمم المتحدة وفي إشراك الشعب إشراكاً كاملاً في تقرير وضعه.

٥٠ - وعن الحالة في الصحراء الغربية قال إنه لأمر مؤسف أن يظل الاستفتاء بشأن تقرير المصير، الذي طال انتظاره، متوقفاً بسبب مسائل أهلية المصوتين. ورأى أنه ينبغي أن يتعاون كل من الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو بالكامل مع الأمين العام ومفوض شؤون تحديد الهوية في تنفيذ خطة التسوية المتفق عليها بغية تحقيق هدف إجراء استفتاء حر عادل.

٥١ - السيد ماناكاراتي (سري لانكا): رأى أن صغر حجم الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي وضآلة حجم سكانها ومواردها ينبغي ألا تقلل من الأهمية التي تعلقها اللجنة على إنهاء استعمارها. وقال مؤكداً إن هذه العوامل تجعلها أكثر ضعفاً وأكثر حاجة إلى اهتمام خاص. وأعرب عن تقدير حكومته للاستجابة المتعاونة والبنائة التي أبدتها الدول القائمة بالإدارة على اختلافها، وقال إن هذه الاستجابة (السيد ماناكاراتي، سري لانكا)

ساهمت في التقدم الذي أحرز في إنهاء الاستعمار في العقود الثلاثة الماضية، فأمكن بذلك أن يتغلب توافق الآراء على المواجهة وأن تحترم المصالح الطويلة الأجل للشعوب المعنية. وسري لانكا على ثقة من أن الدول القائمة بالإدارة ستواصل إبداء نفس الروح في ضمان انتقال الأقاليم التابعة المتبقية.

٥٢ - وأردف قائلاً إن سري لانكا مغتربة اغتباط جميع الدول الأعضاء الأخرى لما تمخضت عنه الأحداث في جنوب افريقيا التي أخذت المكان اللائق بها بين أعضاء المجتمع الدولي المتجامل والتي ستقدم مساهمة حيوية لا في مستقبل القارة الافريقية فحسب، بل في المجتمع العالمي أيضا.

٥٣ - واستطرد قائلاً إن تقرير المصير سياسيا ليس سوى خطوة أولى نحو إثبات الذات وطنيا: فالمستقبل الاقتصادي للأقاليم التابعة أمر حاسم الأهمية إذا ما أرادت شعوبها النهوض بمستوياتها المعيشية في عالم يتسم بدرجة عالية من التنافس والتعقيد. وكما لا يخفى على أي من الذين خرجوا من فترات طويلة من الحكم الاستعماري، هناك عوامل داخلية وخارجية على السواء قد تحول الاستقلال الى مجرد شكلية قانونية ما لم يكن قائما على أسس اقتصادية راسخة. وعلى الدول القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية واجب ضمان تلقي الأقاليم السابقة ما يلزمها من المساعدة في فترة ما بعد الاستعمار للحفاظ على استقلالها وحياتها الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية. ومن شأن المساعدة الاقتصادية الأجنبية التي تطلب بحرية وتقدم بدون شروط قسرية واستغلالية أن تعزز رفاهية هذه الأقاليم وتعود بفائدة متبادلة.

٥٤ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن يكون باستطاعة شعب كل إقليم أن يقرر مصيره بمنأى عن أية ضغوط، وعلى الأمم المتحدة أن تضمن له ذلك. فينبغي ألا يتحول تقرير المصير الى أداة للترويج بالقوة والقتال لآراء فئات صغيرة من الناس لا تمثل المجموع في الأقاليم، تستخدم هذه العملية لأغراضها الخاصة خارج الإطار الاستعماري الذي تفهم الأمم المتحدة ضمنه مفهوم تقرير المصير. ودعا الى الحيلولة دون رسوخ الظاهرة الجديدة المتمثلة في قيام فئات من الانفصاليين في العديد من البلدان الحديثة الاستقلال. وقال إنه يسر سري لانكا أنه يجري في العديد من الحالات عقد محادثات مباشرة لتسوية المنازعات المتبقية من طريق الحوار والتفاوض. وأنهى حديثه مؤكدا أن النهج العملية تأتي دائما بالنتائج المرجوة.

٥٥ - السيد السنوسي (المغرب): قال إن المغرب كان دائما على استعداد للتعاون تعاوننا كاملا مع الأمين العام في إيجاد حل عادل ودائم لما يعرف بمسألة الصحراء؛ وهو الطرف الذي اقترح استفتاء يعقد برعاية الأمم المتحدة لضمان نزاهته التامة. وقد عمل المغرب مع الأمين العام في جهوده المتواصلة للتوصل الى خطة للتسوية مقبولة للطرفين، وبدأت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بتنفيذ تلك الخطة في عام ١٩٩٢.

(السيد السنوسي، المغرب)

٥٦ - وأضاف قائلاً إن إحدى العقوبات التي تعترض ذلك تتمثل في معايير تحديد الأشخاص الذين يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء. وترجع كل أسباب التأخر، كما بين الأمين العام في تقريره (A/49/492)، الفقرة ١٢)، إلى الطرف الآخر والبلدان التي تدعمه، فالمغرب قَبِل منذ وقت طويل بالمعايير المحددة في قرار مجلس الأمن ٧٢٥ (١٩٩١)، وحكومته ترحب بالتالي بحل المشكلة وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن ٩٠٧ (١٩٩٤)، الذي قبل به الطرفان كما أشار تقرير الأمين العام (الفقرة ١٧). وأمكن أيضاً، نتيجة لإجراء مشاورات متعمقة، حل مسألة المراقبين عن منظمة الوحدة الإفريقية. وموجز القول إن عملية الأمم المتحدة تسير على نحو مرض وقد أحرز تقدم واضح منذ أواخر آب/أغسطس ١٩٩٤ في تحديد هويات المصوتين المحتملين.

٥٧ - وأردف قائلاً إنه يجب ألا يغيب عن البال أن المسؤولية الكاملة عن تنظيم الاستفتاء وإجرائه تقع على عاتق الأمين العام وممثله الخاص، تحت إشراف مجلس الأمن، عملاً بقراري مجلس الأمن ٨٠٩ (١٩٩٣) و ٩٠٧ (١٩٩٤). وقد حدد الأمين العام في تقريره الجدول الزمني لتنفيذ العناصر المتبقية من خطة التسوية. والمغرب يكرر تأكيد استعداداته الكامل للتعاون على استعجال تطبيقه ليتسنى عقد الاستفتاء في أقرب وقت ممكن.

٥٨ - واستطرد قائلاً إنه لا يمكن للجنة، بالطبع، عند وضع توصياتها بشأن هذه المسألة، أن تناقض الأحكام التي وضعها مجلس الأمن، أو أن تصبح محفلاً لادعاءات أحد الطرفين ومن يقومون بتشجيعه. وقال إن وفده يحبذ الحوار وتوافق الآراء في تسوية المنازعات، بيد أنه لا يمكن استخدامهما كذريعة لتأخير تنفيذ خطة التسوية التي قبل بها الطرفان. ولما كانت اعتراضات الطرف الآخر على المفاوضات التي أعدت للجنة لها الممثل الخاص قد حالت دون عقدها، كما تبين الوثيقة A/49/492 (الفقرة ٥)، فمن الأفضل للجنة ألا تصدر أي توصيات تتصل بالحوار وأن تترك هذه الأمور للأمين العام. وقال إن خطة التسوية تسير قدماً نحو التنفيذ ويجب أن يتخذ جميع الأعضاء موقفاً مسؤولاً منعا لتعريض العملية للخطر.

٥٩ - وأعقب ذلك بقوله إن المغرب ليس دولة استعمارية والادعاء بغير ذلك إنما هو إهانة للسجل التاريخي وللکفاح البطولي المشترك الذي خاضه شعب المغرب ضد الاستعمار، وتشويهه صارخ لمسألة ما يعرف بالصحراء الغربية. إن مشكلة الصحراء أصبحت مشكلة المجتمع الدولي، وقد اختار المجتمع الدولي، بموافقة المغرب، أن يحلها عن طريق مجلس الأمن والأمين العام. فيجب تركه ليقوم بعمله. وقال إن لدى المغرب شواغل أخرى لا يستهان بها، فهو يواجه أزمة عنيفة من التطرف الذي لم يسبق له مثيل أخذت تحول طاقاته بعيداً عن المهمة الملحة المتمثلة في تحقيق الاتحاد والتنمية. وأنهى حديثه بدعوة جميع أعضاء اتحاد المغرب العربي إلى توحيد جهودهم للتصدي لمشاكلهم الحقيقية لضمان الاستقرار والتنمية في منطقتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥